

اسم الدلالة العلم والظلم



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

العدد ٣ جنيهاً

العدد الأول	الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق (٢ يناير سنة ٢٠١٤ م)	السنة السابعة والخمسون
----------------	--	---------------------------

00425512

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رَأْسُةَ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثلث ٣ جنيهات

العدد الأول	الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق (٢ يناير سنة ٢٠١٤ م)	السنة السابعة والخمسون
----------------	--	---------------------------

ملحوظة : التاريخ الهجرى بهذا العدد محرر طبقاً للتقويم الرسمى .

محتويات العدد :

رقم الصفحة

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

- قرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الصوامع الأقفية لتخزين الحبوب بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ ٣
- قرار رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٣ بالموافقة على إعادة تخصيص مساحة ١٢١,١ فدان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح محافظة بنى سويف لاستخدامها في دفن أتربة الباي باص الناحية عن مخلفات الأسمنت ... ٢١
- قرار رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠١٣ بتعيين السيد / محمد حسن السيد السيد عاشور - رئيساً من الفئة (أ) بمحكمة الإسكندرية الابتدائية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ ٢٧
- قرار رقم ٧٠٠ لسنة ٢٠١٣ بتعيين السيد / محمد عبد الرؤوف محمد شرف - مستشاراً بمحكمة استئناف طنطا اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ ٢٨
- قرار رقم ٧٠٢ لسنة ٢٠١٣ بنقل بعض السادة من المخابرات العامة إلى جهات أخرى ٢٩

قرارات رئيس مجلس الوزراء

- قرار رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٣ باعتبار مشروع استكمال إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بمحافظة قنا من أعمال المنفعة العامة ٣٠
- قرار رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٣ بإنهاء ندب السيد / أحمد حسين حامد عبد الله - نائب الرئيس بمحكمة استئناف قنا ، من العمل بمكتب شئون أمن الدولة ... ٣٨
- قرار رقم ١٥١٣ لسنة ٢٠١٣ بتخصيص قطعة الأرض البالغ مساحتها ٤٠٠ متر مربع تقريباً الواقعة بمنطقة السماكين بقرية المنايف التابعة لمركز ومدينة أبو صوير بمحافظة الإسماعيلية - لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى لإنشاء محطة رفع صرف صحى عليها ... ٣٩

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب
بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودى للتنمية
والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية قرض مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب بين حكومة
جمهورية مصر العربية والصندوق السعودى للتنمية ، بمبلغ ٣٣٧ مليوناً و ٥٠٠ ألف ريال سعودى
(حوالى ٩٠ مليون دولار أمريكى) والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٨ يناير سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

وافق مجلس الشورى على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٠ فبراير سنة ٢٠١٣ م) .

اتفاقية قرض

لمشروع الصوامع الاتفاقية لتخزين الحبوب

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الصندوق السعودي للتنمية

قرض رقم : ٥٧٧/١٤

وقعت الاتفاقية بتاريخ ١٩ محرم ١٤٣٤ هـ الموافق ٣ ديسمبر ٢٠١٢ م

(اتفاقية قرض)

اتفاقية بتاريخ ١٩ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٣ ديسمبر ٢٠١٢م بين:

١- الصندوق السعودي للتنمية ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (ويشار إليه فيما يلي بالصندوق)، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام، نائب الرئيس والعضو المنتدب.

٩

٢- حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي بالمقترض)، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور/ أشرف العربي، وزير التخطيط والتعاون الدولي.

تتمة

(أ) حيث إن المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية (ويشار إليه فيما يلي بالمشروع)؛

(ب) وحيث إن الهيئة العامة للسلع التموينية ستقوم بتنفيذ المشروع من خلال الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين (ويشار إليها فيما يلي بالشركة)، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصة القرض للهيئة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛

(ج) وحيث إن المقترض قد سبق أن حصل على قرض من صندوق الأوبك للتنمية الدولية ومقداره ثمانية عشر مليون (١٨,٠٠٠,٠٠٠) يورو للمساهمة في تمويل المشروع؛

(د) وحيث إن المقترض قد سبق أن حصل على قرض من هيئة الدانيدا الدانمركية ومقداره عشرون مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) يورو للمساهمة في تمويل المشروع؛

- (هـ) وحيث إن هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الإنمائية؛
- (و) وحيث إنه قد ثبت للصندوق أهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب جمهورية مصر العربية الشقيقة؛
- (ز) وحيث إن الصندوق قد وافق بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٤٧/١٠٦/٥ على منح المقترض قرضاً طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛

لأنه بناءً على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي :

(المادة الأولى)

الشروط العامة - تعاريف

البند ١-١ يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس إدارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة والأثر كما لو كانت قد أدرجت كاملة في هذه الاتفاقية (ويشار إلى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة).

البند ٢-١ يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك المعانى المحددة لكل منها فيهما، ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعنى المبين قرين كل منهما:

- (أ) "الهيئة" وتعنى الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية المنشأة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ (أو أى خلف لها).

(ب) "الشركة" وتعنى الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وهى مملوكة بالكامل للهيئة العامة للسلع التموينية (أو أى خلف لها).

(ج) "اتفاقية القرض الفرعى" وتعنى اتفاقية إعادة الإقراض التى سيقوم المقترض والهيئة بعقدتها طبقاً لنصوص البند ٣-١ (ج) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يرد عليها من تعديلات من وقت لآخر (ويشار إليها فيما بعد باتفاقية القرض الفرعى).

(المادة الثانية)

القرض

البند ٢-١ يوافق الصندوق على إقراض المقترض وفقاً للأحكام المنصوص عليها أو المشار إليها فى هذه الاتفاقية قرضاً مقداره ثلاثمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف (٣٣٧,٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودى.

البند ٢-٢ يحق للمقترض أن يسحب مبلغ القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية، ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين المقترض والصندوق، ووفقاً لإجراءات سحب حصيلة قروض الصندوق، لتغطية المبالغ التى تم صرفها - إذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التى سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتى تمول من حصيلة القرض.

البند ٢-٣ يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب. ويتم الحصول على تلك البضائع والخدمات وفقاً لدليل قواعد وإجراءات الحصول على البضائع والتعاقد على تنفيذ الأعمال الصادر عن مؤسسات مجموعة التنسيق.

البند ٢-٤ ينتهى حق المقرض فى السحب من حصيللة القرض فى ٣٠/٦/٢٠١٧ أو فى أى تاريخ لاحق يحدده الصندوق أو بطلب من المقرض، ويقوم الصندوق بإخطار المقرض فوراً بالتاريخ الجديد.

البند ٢-٥ يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر اثنين فى المائة (٢٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة.

البند ٢-٦ تدفع تكلفة القرض كل ستة أشهر، وذلك فى ١ أبريل و١ أكتوبر من كل سنة.

البند ٢-٧ مدة القرض عشرون سنة، منها خمس سنوات فترة سماح. ويسدد المقرض أصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح فى الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية.

البند ٢-٨ تتعهد وزارة المالية (أو أى جهة أخرى تحل محلها) فى دولة المقرض بسداد أصل القرض وتكلفته بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

البند ٣-١ (أ) يتعهد المقرض بتنفيذ المشروع بواسطة الهيئة بالعناية والكفاءة اللازمتين، وطبقاً للأسس الهندسية والمالية والإدارية السليمة المتبعة.

(ب) دون المساس بعمومية الفقرة (أ) من هذا البند يقوم المقرض بما يلى:

١- يوفر للهيئة بنفسه أو بالواسطة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، بالإضافة إلى حصيللة هذا القرض كل الأموال الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع، ويتعين أن يتم توفير تلك الأموال بما لا يتعارض مع أنظمة الصندوق.

٢- يتحمل أى تكاليف إضافية تتجاوز مبلغ القرض وتكون لازمة لإكمال تنفيذ المشروع.

(ج) يقوم المقترض بإعادة إقراض حصيلة القرض إلى الهيئة بمقتضى اتفاقية قرض فرعى يعقدها المقترض والهيئة وتشتمل على شروط وأحكام هي ذاتها أحكام وشروط هذه الاتفاقية وتكون مقبولة للصندوق.

(د) يلتزم المقترض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض الفرعى على النحو الذى يكفل مصالح المقترض والصندوق وتحقيق الأغراض المتوخاة من القرض. وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك، فإنه لا يجوز للمقترض أن يحيل أو يعدل أو يلغى أو يتنازل عن اتفاقية القرض الفرعى أو عن أى نص من نصوصها.

البند ٣-٢ يقوم المقترض بإلزام الشركة بأن تقدم للصندوق كافة الدراسات والتصاميم والمواصفات والتقارير، والعقود، والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك، وذلك بمجرد إعدادها كما تلتزم الشركة بأن توافي الصندوق أولاً بأول بأى تعديل جوهري يدخل عليها فى المستقبل، كل ذلك على النحو وبالتفصيل المعلوم الذى يطلبه الصندوق.

البند ٣-٣ يقوم المقترض بإلزام الشركة (كلما دعت الحاجة إلى ذلك) باستخدام استشاريين تتوفر لديهم المؤهلات والخبرات المناسبة وإخطار الصندوق بذلك.

البند ٣-٤ من أجل تنفيذ المشروع بصورة سليمة ومتكاملة يتعهد المقترض بتكوين وحدة تنفيذ مستقلة ومدعمة بالكفاءات اللازمة وذلك لإدارة ومتابعة المشروع.

البند ٣-٥ يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تتحقق من أن البضائع المستوردة التى تمولى من حصيلة القرض قد تم التأمين عليها ضد المخاطر الملازمة لشرائها ونقلها وتسليمها فى مكان استعمالها أو تركيبها، ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع فى حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للشركة استخدامها دون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها.

البند ٣-٦ يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تستعمل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض فى تنفيذ المشروع فحسب.

البند ٣-٧ يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة:

- (أ) بأن تقوم بنفسها أو بالواسطة بإمساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ،
والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع، وبيان الموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع.
- (ب) بأن تهئى لمتدوبى الصندوق المفوضين الفرص المعقولة للقيام بالزيارات للأغراض المتعلقة بالقرض، ومتابعة تنفيذ المشروع.
- (ج) بأن تقدم للصندوق جميع ما يطلبه من مستندات متعلقة بالمشروع وبإنفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض.

(المادة الرابعة)**أحكام خاصة**

البند ٤-١ يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على ألا يتمتع أى قرض خارجى آخر بأولوية على قرض الصندوق بأى شكل من الأشكال أو عن أى طريق كان. وتحقيقاً لذلك يلتزم المقترض ويتعهد بأنه فى حالة تمتع أى قرض خارجى بأولوية على قرض الصندوق فإن قرض الصندوق يتمتع تلقائياً بنفس المقدار وبذات درجة الأولوية لضمان سداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض، وذلك دون أن يتحمل الصندوق أية تكلفة فى سبيل ذلك. ويقوم المقترض عند منح هذه الأولوية بوضع نص صريح بهذا المعنى.

البند ٤-٢ يقوم المقترض بالزام الهيئة بأن تقوم بنفسها أو بالواسطة بإمساك سجلات وافية توضح - طبقاً للأسس المحاسبية السليمة - كافة العمليات والموارد والنفقات المرتبطة بالمشروع والخاصة بها.

البند ٤-٣ يتعهد المقترض بأن يلزم الهيئة (أو الشركة) بأن تؤمن وتستمر فى التأمين على المشروع حسب النظم المعمول بها لديه ضد المخاطر ، وبالمبالغ التى تتطلبها الأصول السليمة المرعية.

البند ٤-٤ يقوم المقترض بإلزام الهيئة بعمل لوحة تذكارية ذات أبعاد مناسبة من الخرسانة أو من أى معدن مناسب توضع فى مكان بارز فى إحدى منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق فى تمويل المشروع.

البند ٤-٥ يقوم المقترض بإلزام الهيئة من خلال الأجهزة الخاصة بها بالصيانة الشاملة للمشروع وذلك بالقيام بفحص دورى بما يتفق مع الأسس الهندسية السليمة، وتوفير المال اللازم لذلك فى ميزانيتها السنوية، وإطلاع الصندوق بالبرنامج المعد للصيانة إذا طلب منه ذلك.

البند ٤-٦ يتعهد المقترض بأن يلزم الهيئة بعدم إجراء أى تعديلات جوهرية على المشروع إلا بعد موافقة الصندوق.

البند ٤-٧ فور اكتمال المشروع، وعلى أية حال فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض فى السحب من حساب القرض - أو فى أى تاريخ لاحق يتفق عليه المقترض والصندوق لهذا الغرض - تتعهد الهيئة بأن تعد وترسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذى يطلبه الصندوق، ويجب أن يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائى وتكلفة المشروع والفوائد الناتجة أو التى ستنجم عنه وقيام الهيئة بالتزاماتها بموجب اتفاقية القرض وتحقيق أغراض القرض.

(المادة الخامسة)

الحقوق المخولة للصندوق

البند ٥-١ لأغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة، تضاف القوائم التالية طبقاً للفقرة (و) منه:

(أ) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من هذا البند:

١- إذا أوقف حق المقترض أو الهيئة فى سحب حصيلة أى قرض أو منحة قدمت له أو لها لتمويل المشروع أو ألغى أو أنهى كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التى منح القرض أو المنحة بمقتضاها.

٢- إذا أصبح أى من هذه القروض حالاً ومستحق السداد قبل أجل استحقاقه المتفق عليه.

(ب) لا تسرى الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند إذا أقيم

المقترض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على :

(١) أن الإيقاف أو الإلغاء أو الإنهاء أو إسقاط الأجل لا يعود إلى إخلال من المقترض أو الهيئة في تنفيذ التزاماتهما، طبقاً لأحكام الاتفاقية المعنية،

(٢) وأن أموالاً كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض أو الهيئة من مصادر أخرى طبقاً لأحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقترض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

(ج) إذا عدل أو أُلغى القرار الجمهوري رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨، والخاص بإنشاء الهيئة على نحو يغلب أو يترتب عليه أثر معاكس على قدرة الهيئة على تنفيذ المشروع.

البند ٥-٢ لأغراض البند (٧-١) من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (د) منه:

إذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ-٢) من البند (٥-١) من هذه الاتفاقية واستمرت قائمة لمدة تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إبلاغ الصندوق للمقترض بحدوث هذه الواقعة.

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ - إنهاء الاتفاقية

البند ٦-١ تحدد الواقعتين التاليتين كشرط إضافي لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١٢-١ (ب) من الشروط العامة.

(أ) "أن توقيع المقترض والهيئة على اتفاقية القرض الفرعي قد تم بمقتضى كافة الإجراءات القانونية في بلد المقترض".

(ب) أن تقوم الشركة بتزويد الصندوق بما يثبت بتكوين وحدة تنفيذ وفقاً لما أشير إليه في البند (٣-٤) من هذه الاتفاقية.

البند ٦-٢ يحدد الأمر التالي كمسألة إضافية في تطبيق البند ١٢-٢(ب) من الشروط العامة يتعين إدراجها في الرأي أو الآراء القانونية التي يجب تقديمها إلى الصندوق.

"أن اتفاقية القرض الفرعى قد تم التوقيع عليها من جانب المقترض والهيئة - على الترتيب - وأنها ملزمة قانوناً للمقترض والهيئة طبقاً لأحكامهما".

البند ٦-٣ تحدد فترة سنة اعتباراً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية لأغراض إعلان النفاذ وفقاً للبند (١٢-٤) من الشروط العامة.

(المادة السابعة)

تمثل المقترض - العناوين

البند ٧-١ يكون وزير التخطيط والتعاون الدولي ممثلاً للمقترض لأغراض البند (١١-٣) من الشروط العامة.

البند ٧-٢ حددت العناوين التالية إعمالاً للبند (١١-١) من الشروط العامة:

بالنسبة للصندوق:

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب : ٥٠٤٨٣

الرياض : ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

هاتف : ٠٠٩٦٦-١-٢٧٩٤٠٠٠

فاكس : ٠٠٩٦٦-١-٤٦٤٧٤٥٠

بريد إلكترونى : info@sfd.gov.sa

بالنسبة للمقترض:**وزارة التعاون الدولي**

٨ شارع عدلى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٢٣٩١٦٢١٤-٠٢٠٢

٢٣٩١٢٨١٥-٠٢٠٢

فاكس : ٢٣٠٨١٥٩-٠٢٠٢

٢٣٩١٢٨١٥-٠٢٠٢

٢٣٩١٥١٦٧-٠٢٠٢

بريد إلكتروني : sara_hamouda@hotmail.com

الجهة المنفذة:**١- الهيئة العامة للسلع التموينية**

٩٩ شارع القصر العيني

القاهرة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٧٩٦٠٦٧٧-٠٢٠٢

فاكس : ٧٩٦٠٧١١-٠٢٠٢

٢- الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين

١٩ شارع الجمهورية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٢٣٩٣٨٦٤٢-٠٢٠٢

٢٣٩٣٨٥٤٢-٠٢٠٢

فاكس : ٢٣٩٣٨٥٤٦-٠٢٠٢

بريد إلكتروني : silos_holding@yahoo.com

وتصديقاً على ما تقدم، وقع الطرفان هذه الاتفاقية فى مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، فى التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلاً وسلمت نسخة إلى كل طرف، كما سلمت نسخة من الشروط العامة للمقتضى.

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

أشرف العزبى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

عن

الصندوق السعودى للتنمية

يوسف بن إبراهيم البسام

نائب الرئيس والعضو المنتدب

الجدول رقم (١)

سحب حسيطة القرض

(أ) توضف القائمة المفصلة أدناه فئة البضائع المولة من حسيطة القرض والاعتمادات المخصصة لها من حسيطة القرض، ونسبة النفقات التي قومل فى تلك الفئة:

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القرض معبراً عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التى قومل فى الفئة
المعدات والأعمال الكهروميكانيكية (القسم "ب" من المشروع)	٣٣٧,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ من التكاليف الإجمالية
المجموع	٣٣٧,٥٠٠,٠٠٠	

(ب) بالرغم من نصوص الفقرة (أ) أعلاه، لا يجوز السحب من حسيطة القرض من أجل:

١- قومل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك.

٢- قومل الضرائب التى يفرضها المقرض أو الضرائب السارية فى إقليمه على البضائع أو الخدمات أو على استيرادها أو صناعتها أو توريدها.

(ج) بالرغم من تخصيص مبلغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفوعات فى القائمة الموضحة فى الفقرة (أ) أعلاه، إذا كان المبلغ المخصص للفئة المولة لا يكفى - فى تقدير الصندوق - لتمويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات فى تلك الفئة، فإنه يجوز للصندوق بإخطار يرسله إلى المقرض:

١- أن يعيد لتلك الفئة تخصيص مبالغ من حسيطة القرض كل ذلك بالقدر الذى يسد العجز فى الفئة المعنية.

٢- أن يخفض - إذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية إلى أن تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت.

الجدول (رقم ٢)**وصف المشروع**

يهدف المشروع إلى إنشاء عدد من صوامع تخزين الحبوب ذات القاع الأفقى المسطح أو المخروطى فى عدد من محافظات جمهورية مصر العربية، ويعتبر المشروع جزءاً من خطة طويلة الأجل تسعى إلى إنشاء حوالى (٥٠) صومعة فى مختلف المحافظات مجزأة على عدة مراحل، وتهدف إلى إجراء تغيير هيكلى وتطوير فى أسلوب التخزين لزيادة كفاءته، وتقليل الفاقد من الحبوب والمحافظة على جودتها.

ويتكون المشروع من الأقسام التالية:

(١) الأعمال المدنية:

وتشتمل على الأعمال الخاصة بالأساسات والقاع المخروطى أو الأفقى للصوامع والهيكل الحامل، وأماكن استقبال القمح الآتى من السيارات، وميزان السيارات والغرفة الخاصة به وأنفاق النواقل الجنزيرية والسيور الناقلة، وبرج الماكينات والتشغيل وغرفة التحكم الرئيسية والأعمال المدنية للمشايات والفلاتر والمعدات وخلايا الصرف وتجميع الأتربة ومحطة تجميع الأجولة، والمباني الخاصة بالإدارة والمخازن وقطع الغيار وغرفة المحولات وغرفة المضخات لمكافحة الحريق والورشة والمعمل، وإنشاء الطرق الأسفلتية أو الخرسانية والأسوار والبوابات وغرف الحراسة واستراحة السائقين وخزان مياه أرضى لمكافحة الحريق.

(ب) الأعمال الكهروميكانيكية:

وتشمل التجهيزات والمعدات الخاصة بأماكن استقبال السيارات والنواقل الجنزيرية أو السيور الناقلة والروافع والجسم المعدنى لهيكل الصوامع، ومعدات النظافة وتجميع الأتربة بالفلاتر وخلايا الأتربة، ومعدات نظام التبخير والميزان ومجموعة ضواغط الهواء ومضخات سحب المياه وأنظمة مكافحة الحريق والمعمل والأوناش والبوابات الكهربائية أو اليدوية، ويلوف التحويل متعددة المخارج.

(ج) الخدمات الاستشارية والإشراف :

وتشمل تقديم الخدمات الاستشارية لكل من الأعمال الكهروميكانيكية والمدنية
شاملة التصميمات التفصيلية والتنفيذية والمساعدة فى إعداد المناقصات والعقود والإشراف
على تنفيذ المشروع.

وتقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالى (١,٩٥) مليار جنيه مصرى
أى ما يعادل (١,٢٢) مليار ريال سعودى. ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع
فى منتصف عام ٢٠١٦

الجدول رقم (٣)

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	١ أبريل ٢٠١٨	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢	١ أكتوبر ٢٠١٨	١١,٢٥٠,٠٠٠
٣	١ أبريل ٢٠١٩	١١,٢٥٠,٠٠٠
٤	١ أكتوبر ٢٠١٩	١١,٢٥٠,٠٠٠
٥	١ أبريل ٢٠٢٠	١١,٢٥٠,٠٠٠
٦	١ أكتوبر ٢٠٢٠	١١,٢٥٠,٠٠٠
٧	١ أبريل ٢٠٢١	١١,٢٥٠,٠٠٠
٨	١ أكتوبر ٢٠٢١	١١,٢٥٠,٠٠٠
٩	١ أبريل ٢٠٢٢	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٠	١ أكتوبر ٢٠٢٢	١١,٢٥٠,٠٠٠
١١	١ أبريل ٢٠٢٣	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٢	١ أكتوبر ٢٠٢٣	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٣	١ أبريل ٢٠٢٤	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٤	١ أكتوبر ٢٠٢٤	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٥	١ أبريل ٢٠٢٥	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٦	١ أكتوبر ٢٠٢٥	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٧	١ أبريل ٢٠٢٦	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٨	١ أكتوبر ٢٠٢٦	١١,٢٥٠,٠٠٠
١٩	١ أبريل ٢٠٢٧	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٠	١ أكتوبر ٢٠٢٧	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢١	١ أبريل ٢٠٢٨	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٢	١ أكتوبر ٢٠٢٨	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٣	١ أبريل ٢٠٢٩	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٤	١ أكتوبر ٢٠٢٩	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٥	١ أبريل ٢٠٣٠	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٦	١ أكتوبر ٢٠٣٠	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٧	١ أبريل ٢٠٣١	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٨	١ أكتوبر ٢٠٣١	١١,٢٥٠,٠٠٠
٢٩	١ أبريل ٢٠٣٢	١١,٢٥٠,٠٠٠
٣٠	١ أكتوبر ٢٠٣٢	١١,٢٥٠,٠٠٠
	المجموع	٣٣٧,٥٠٠,٠٠٠

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٦) ، والصادر بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودى للتنمية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٣/١٢/٢٠١٢ ؛ وعلى موافقة مجلس الشورى بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٣ ؛ وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٣ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٦) ، والصادر بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودى للتنمية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٣/١٢/٢٠١٢ ويُعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٦/١٠/٢٠١٣

صدر بتاريخ ٤/١١/٢٠١٣

وزير الخارجية

نبيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

(رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٣)

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط
استخدامات أراضى الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى
الدولة حتى عام ٢٠١٧ ؛
وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

(المادة الأولى)

وفق على إعادة تخصيص مساحة ١, ٢١ فدان من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة وفقاً للخريطة والإحداثيات المرفقة لصالح محافظة بنى سويف لاستخدامها فى دفن أتربة الباي باص الناتجة عن مخلفات الأسمنت .

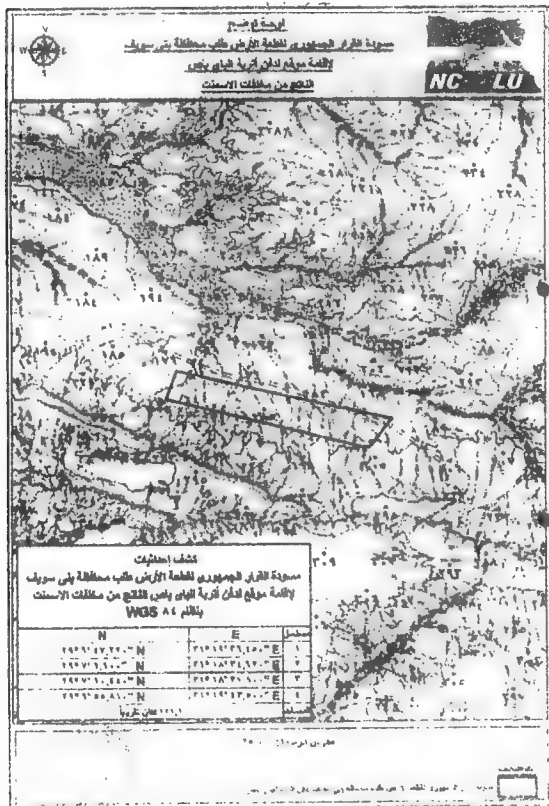
(المادة الثانية)

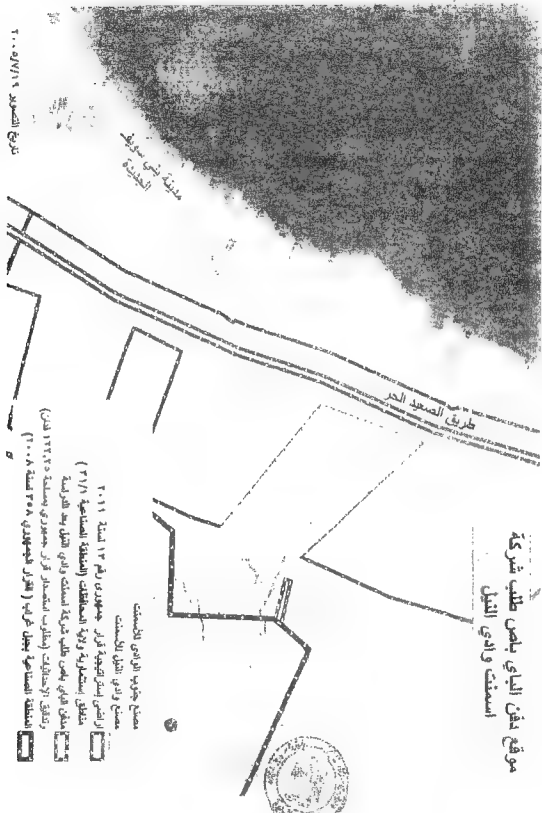
يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدى منصور





موقع دفن الباي ياحس طلب شركة
اسمنت وادي النيل



منطق جنوب الوادي الاسمنت

منطق وادي النيل الاسمنت

أراضي إسكندرية قمار - ١٢ لسنة ٢٠١١

منطق إستراتيجية وزارة المحافظات (المنطقة الصناعية ٣١٦)

مناطق الباي ياحس طلب شركة اسمنت وادي النيل بعد الترخيص

وتأريخ ١٢/٢٥/٢٠١٢ جمهورية يمنية

المنطقة الصناعية جبل غرب (القمر الجديد) ٢٠٠٨ لسنة ٢٠٠٨

الأرض طلب محافظة بنى سويف لإقامة موقع لدفن أتربة الباي باص

الناج من مخلفات الأسمت

شبكة الإحداثيات الجغرافية WGS84

NC LU

No.	X			Y		
	D	M	S	D	M	S
1	31	19	36.45	29	6	47.22
2	31	18	34.62	29	7	2.10
3	31	18	37.80	29	7	10.44
4	31	19	43.50	29	6	55.86

مساحة = ١٢١, ١ فدان.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛
وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى بجلسته ٤/١٢/٢٠١٣ ؛
وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعين السيد / محمد حسن السيد السيد عاشور - رئيساً من الفئة (أ)
بمحكمة الإسكندرية الابتدائية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ - على أن يكون تالياً للسيد/
ياسر محمد شحاتة الأنصاري - سابقاً على السيد/ محمد علي عبد العزيز علي خلاف
(الرئيسين من الفئة «أ») .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢١ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠٠ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛
وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى بجلسته ٢٠١٣/١٢/٤ ؛
وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعين السيد / محمد عبد الرؤوف محمد شرف - مستشاراً بمحكمة استئناف طنطا
اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ - على أن يكون تالياً للسيد / عمرو عبد الرحمن عبد الحليم سليمان -
وسابقاً على السيد / أحمد فتحي عبد العال أحمد (المستشارين بمحكمة استئناف طنطا) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢١ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يولية ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

(المادة الاولى)

نقل السادة المذكورين بعد (وظائف متوسطة فنية وكتابية) من المخابرات العامة
إلى الجهات وبالدرجات الموضحة قديم اسم كل منهم ، وهم :

٢	الاسم	الدرجة	الجهة المنقول إليها
١	وجيه عبده عطية الشافعى الزينى	الثالثة	وزارة المالية
٢	محمد إبراهيم عزت مرسى	الثالثة	وزارة الموارد المائية والرى
٣	أحمد فتحى محمد قطب	الثالثة	وزارة الكهرباء والطاقة
٤	محمد محمود محمد مصطفى	الثالثة	وزارة النقل

(المادة الثانية)

نقل السيد / محمد السيد عبد الجواد قطب - من الدرجة الخامسة (وظائف مهنية)
من المخابرات العامة إلى وزارة الطيران المدنى .

(المادة الثالثة)

نقل السيد / سيد سليم إسماعيل البديوى - من الدرجة السادسة (وظائف معاونى خدمة)
من المخابرات العامة إلى وزارة التجارة والصناعة .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٢/١ ،
وعلى الجهات المختصة تنفيذ أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٣

باعتبار مشروع استكمال إنشاء قناطر نجع حمادي الجديدة ومحطتها الكهربائية
بمحافظة قنا من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بتفويض رئيس مجلس الوزراء
في بعض الاختصاصات ؛
وعلى ما عرضه وزير الموارد المائية والري ؛

قرر**(المادة الأولى)**

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال إنشاء قناطر نجع حمادي الجديدة
ومحطتها الكهربائية على نهر النيل عند الكيلو ٣٦٢ من خزان أسوان بناحية النجمة
والحرمان - مركز أبو تشت بمحافظة قنا .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لاستكمال تنفيذ المشروع المشار
إليه بالمادة السابقة وبالبالغ إجمالي مساحتها (١ فدان و ١٣ قيراطاً و ٢ سهم) .
والمبين موقعها وحدودها ومعالمها وأسماء ملاكها بالملذكرة وكشف أسماء الملاك الظاهرين
والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٤٣٤هـ

(الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ٢٠١٣م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ هازم الببلاوي

وزارة الموارد المائية والري

مذكرة إيضاحية

للعرض علي السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
بشأن الموافقة علي نزع ملكية أراضٍ لازمة لاستكمال مشروع إنشاء
قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بمحافظة قنا

وصف المشروع

مشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية من المشاريع القومية العملاقة ، وقد بلغت تكاليف تنفيذه حوالى ٢ مليار جنيه مصرى .
تم إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية على بعد ٣,٥ كم خلف قناطر نجع حمادى القديمة عند الكيلو ٣٦٢ من خزان أسوان على نهر النيل .
يتكون المشروع من مفيض يسمح بإمرار تصرف طوارئ يصل إلى ٣٧٠٠ م^٣/ث ، ومحطة كهرياء مكونة من عدد ٤ توربينات بقدرة ٦٤ ميجا وات ، كما يشمل عدد ٢ هويس ملاحي لخدمة العائمات السياحية وحركة النقل النهري وكوبرى علوى لخدمة كثافة المرور الحالية والمستقبلية .

قرارات نزع الملكية السابقة للمشروع

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢١٨ لسنة ٢٠٠٠ باعتبار مشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بمحافظة قنا من أعمال المنفعة العامة .
صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣١ لسنة ٢٠٠٨ باعتبار مشروع استكمال إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بمحافظة قنا من أعمال المنفعة العامة .

اسباب نزع ملكية الاراضى موضوع المذكرة

حرصت الوزارة أثناء دراسات جدوى المشروع على التقليل من الأراضى المنزوع ملكيتها نزاعاً دائماً وذلك باستغلال الأراضى الحكومية بدلاً من الأراضى المملوكة للمواطنين .

صدر قرار الأستاذ الدكتور وزير الموارد المائية والرى رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٠ بالاستيلاء المؤقت على مساحة ١٣٩ فداناً لاستخدامات مشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهربائية ، على أن تعاد تلك المساحات لحالتها الأصلية وتسلم لمالكها بعد انتهاء الأعمال المخصصة لها خلال الإنشاء .

تبين أن مساحة (١ فدان و ٩ قاريط و ٨ أسهم) بناحية النجمة والحمران - مركز أبو تشت بمحافظة قنا بالبر الأيسر لنهر النيل وهى من الأراضى الصادر بشأنها قرار الأستاذ الدكتور وزير الموارد المائية والرى رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٠ قد تداخلت مع السد الدائم الأمامى لقناطر نجع حمادى الجديدة بعد تنفيذه طبقاً للرسومات والإحداثيات التصميمية ، الأمر الذى يستوجب نزع ملكية تلك المساحة نزاعاً دائماً لصالح المشروع .

كما تبين أن مساحة (٣ قاريط و ١٨ سهماً) بحوض جزيرة الدوم ثمة ٨ بناحية جزيرة الدوم - مركز أبو تشت بمحافظة قنا قد تداخلت مع الطريق الأسفلتى المؤدى إلى الأهوسة الملاحية لقناطر نجع حمادى الجديدة والذى تم تنفيذه طبقاً للرسومات والإحداثيات التصميمية للمشروع، كما تداخلت تلك المساحة مع السور الأمنى للمشروع الموصى به من مجلس الدفاع الوطنى، الأمر الذى يستوجب نزع ملكية تلك المساحة نزاعاً دائماً لصالح المشروع .

الموافقات الصادرة بشأن نزع ملكية الأراضى موضوع المذكرة

وافق المجلس الشعبى المحلى لمحافظة قنا بجلسته المتعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٠ على تقرير صفة النفع العام للأراضى المتداخلة مع السد الأمامى الدائم والسور الأمنى للمشروع لصالح مشروع قناطر نجع حمادى الجديدة وفقاً لما ورد بكتاب السيد السكرتير العام لمحافظة قنا رقم (٧٧٦) بتاريخ ٨/٢/٢٠١١ المرفق به كتاب رئيس المجلس الشعبى المحلى لمحافظة قنا رقم (١١٧) بتاريخ ٢/٢/٢٠١١

وافق السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضى الأسبق على نزع ملكية المساحات موضوع المذكرة استكمالاً لمشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهربائية بمحافظة قنا وذلك بكتاب سيادته رقم ٣٨ بتاريخ ١٠/١/٢٠١٢

بيان المساحات اللازمة للمشروع

تقع المساحات المطلوب نزع ملكيتها استكمالاً لمشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بحافظة قنا بالقطع والأحواض التالية :

قطع أرقام (٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦) حوض إبراهيم محمد غمرة ١٧ ومساحة (١ فدان و ٩ قاريط و ٨ أسهم) .

قطع أرقام (٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٦) حوض جزيرة الدوم غمرة ٨ ومساحة (٣ قاريط و ١٨ سهماً) ، وذلك وفقاً لكشف الأحواض والنواحي المرفق وبسطح إجمالي ١ فدان و ١٣ قيراطاً و ٢ سهم فقط (فدان واحد وثلاثة عشر قيراطاً وسهمان) بناحية النجمة والحمران - مركز أبوتشت بحافظة قنا .

تكاليف المشروع

تبلغ قيمة تعويضات نزع الملكية للأراضى المطلوب نزع ملكيتها استكمالاً لمشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بحافظة قنا ما قيمته ٤٠٠٠٠٠ جنية (فقط أربع مائة ألف جنية لا غير) .

بناءً على قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ... وبناءً على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

لذا فإن الأمر يقتضى صدور القرار المرفق باعتماد هذه المساحات من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكيتها استكمالاً لمشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهرومائية بحافظة قنا وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الموارد المائية والرى

أ/د/ محمد محمود عبد المطلب

كشف الملاك الظاهريين

الموضوع/ تحويل جزء من نزع مؤقت لنزع دائم للمشروع
رقم (٩١٣) رى فقاطر نجح حصادى يناحية النجمة والعمران مركز أبو تفتت

م	الناحية	المركز	المعرض	القطعة	المسطح			اسم المالك	النوع	ملاحظات
					ف	ط	س			
١				ض ٧٨	-	-	١٦	محمد جواد على الدين رسلان	بور	
٢				ض ٧٩	-	١	٨	جمال أبو الوفا عبيد العجيد	بور	
٣				ض ٣١	-	١	١٠	هشام سيف النعم المذني	بور	
٤				ض ٣١	-	-	٣	محمد جواد على الدين رسلان	بور	
٥				ض ٣١	-	١	٤	درة/ فكري إبراهيم فسيح	بور	
٦				ض ٣١	-	٢	٣	محمد حمزة علي الدين رسلان	بور	
٧				ض ٣١	-	٣	١٣	محمد جواد على الدين رسلان	بور	
٨				ض ٣١	-	٢	١٤	درة/ فكري إبراهيم فسيح	بور	
٩				ض ٣١	-	١	٢٠	محمد محمود عبيد العزير	بور	
١٠				ض ٣٢	-	-	٢٢	عبيد الفتيحة البسمتي دردير	بور	
١١				ض ٣٢	-	١	١٨	خيرية عبيد الله عبيد الرحيم	بور	

إبراهيم محمد غرة (١٧)

أبو تفتت

النجمة والخمران

مديرية المساحة بالقاهر
مكتب المراجعة والمسائل

٢	الناحية	المركز	المقرض	الاطعمة	المسطح			اسم المالك	النوع	ملاحظات
					ق	ط	س			
١٢			إبراهيم محمد قرة (١٧)	ض ٣٢	-	١	١٢	عبيد ابي حسين ومحمود	بور	
١٣				ض ٣٢	-	-	١٠	جلال ومحمود سحبان	بور	
١٤				ض ٣٢	-	٢	١٠	محمود وشحات وعبد حماد طاحية	بور	
١٥				ض ٣٥	-	٢	١٦	عادل عبيد الرحمن سليمان	بور	
١٦				ض ٣٥	-	-	٢	كرم عبيد المستار ومحمد سحبي	بور	
١٧			أبو تاشنت	ض ٣٥	-	٢	١٥	سليم مسطفي مسحبي	بور	
١٨				ض ٣٦	-	-	١٢	مسحرم جلال يوسف	بور	
١٩				ض ٣٦	-	١	٥	عبيد الهادي ومحمد حنفى	بور	
٢٠				ض ٣٦	-	١	١٣	أسعد عبد جاد حنفى	بور	
٢١				ض ٣٦	-	٢	٢	فوزية خليل مرقص	بور	
٢٢				ض ٣٦	-	-	٢٠	نعمت سليم حليم يوسف	بور	
				الجلسة	١	٩	٨			

مدير مديرية المساحة بالأقصر
مهندس / محمد بكري ربيع

كشف الملك الظاهرين

الموضوع/ تحويل جزء من ترزح مؤقت لترزح دائم للمشروع
رقم (٩٢٣) رى قاطر نجع حمامى بناية جزيرة الدوم مركز أبو شنت

مديرية المساحة بالقصر
مكتب المراجعة والمساند

م	الناحية	المركز	المعرض	القطعة	المسطح			اسم المالك	النوع	ملاحظات
					ف	ط	س			
١				ض ٢	-	-	٤	سعيد نور الدين هلال	بور	
٢				ض ٧	-	١	-	علي نور الدين سعيد محمد	بور	
٣				ض ٥	-	-	٧٣	محمد علام محمد عوض	بور	
٤				ض ٦	-	-	٢	محمد محمد مسادق إبراهيم	بور	
٥				ض ٦	-	-	٢	أحمد محمد عيسى هسيدي	بور	
٦				ض ٧,٦	-	-	٦	هريدي عيسى الزعيم محمد	بور	
٧				ض ٨,٧	-	-	٥	أولاد/ مصطفى حسيبي	بور	
٨				ض ٨	-	-	٢	ورثة/ أبو الراغب محمد موسى	بور	
٩				ض ٨	-	-	١	محمد محمد عود بيري	بور	
١٠				ض ٩	-	-	٧	محمد علام محمد عوض	بور	
١١				ض ٩	-	-	٢	يوسف عبيد الرحمن عيسى	بور	
١٢				ض ٩	-	-	٥	أحمد حسيبي أبو العجساج	بور	
١٣				ض ١٦,٩	-	-	٢	ورثة/ أبو الراغب محمد موسى	بور	

جزيرة الدوم غرة (٨)

أبو شنت

جزيرة الدوم

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛
وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١٣ بإعلان حالة الطوارئ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى بجلسته ٤/١٢/٢٠١٣ ؛
وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :**(المادة الأولى)**

يُنهى ندب السيد / أحمد حسين حامد عبد الله - نائب الرئيس بحكمة استئناف قنا ،
من العمل بمكتب شئون أمن الدولة اعتباراً من ٤/١٢/٢٠١٣ - تاريخ موافقة
مجلس القضاء الأعلى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / حازم الببلاوى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥١٣ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛
وعلى قرار محافظ الإسماعيلية رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠٠١ ؛
وعلى طلب محافظ الإسماعيلية ؛
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تخصيص قطعة الأرض البالغ مساحتها ٤٠٠ متر مربع تقريباً الواقعة بمنطقة السماكين بقرية المنايف التابعة لمركز ومدينة أبو صوير بمحافظة الإسماعيلية - لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بدون مقابل لإنشاء محطة رفع صرف صحى عليها ، والأرض مستقطعة من قطعة أرض بإجمالى مساحة ١٣٢٥٠م^٢ كانت مخصصة بالقرار رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠٠١ لإقامة مقابر عليها بقرية المنايف والمحددة بالمعالم الآتية :

- الحد البحرى : باقى أرض المقابر بطول ٢٠ م .
- الحد القبلى : شارع عرض ١٥م بطول ٢٠ م .
- الحد الشرقى : شارع عرض ١٥م بطول ٢٠ م .
- الحد الغربى : باقى أرض المقابر بطول ٢٠ م .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٣ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / حازم الببلاوى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٤/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٣٣٧ س ٢٠١٣ - ١٥٥٤

